الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

11 **رمضان** 1438 –6 **يونيو** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	
هيئة حقوق الإنسان	
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

حلول لمعالجة نقل الزوار والمعتمرين القطريين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=305738&CategoryID=1

جدة، مكة المكرمة: ريان الجهني، أحمد الجهني 06-06-2017 12:41 AM

فيما أكدت المملكة التزامها وحرصها على توفير كل التسهيلات والخدمات للحجاج والمعتمرين القطريين، وذلك بعد قطع المملكة العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، وإغلاق المنافذ البحرية والجوية والبرية معها، أكد مصدر مطلع في وزارة الحج والعمرة وجود الكثير من الحلول لوصول ومغادرة الزوار والمعتمرين القطريين، على أن تنقلهم شركات تلك الدول.

خدمة الإسلام والمسلمين

قال المصدر لـ«الوطن» إن «ذلك يأتي ضمن دور المملكة في خدمة الإسلام والمسلمين، وتسهيل كل ما من شأنه راحة وصول الزوار والمعتمرين إلى الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، بصرف النظر عن المواقف مع قياداتهم السياسية.»

وشدد المصدر على أن «المملكة قيادة وشعبا، ترحب بكافة الحجاج والمعتمرين والزوار بمختلف جنسياتهم وانتماءاتهم، ومن مختلف أقطار العالم الإسلامي، كما تسخر كافة إمكاناتها المادية والبشرية لخدمة ضيوف الرحمن من الحجاج والعمار والزوار لضمان أمنهم وسلامتهم وراحتهم خلال أدائهم مناسك الحج والعمرة.»

ووفقا للبيان الرسمي السعودي إنه «إنفاذا لقرار قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية يمنع على المواطنين السعوديين السفر إلى دولة قطر، أو الإقامة فيها، أو المرور عبرها، وعلى المقيمين والزائرين منهم سرعة المغادرة خلال مدة لا تتجاوز 14 يوما، كما تمنع، بكل أسف، لأسباب أمنية احترازية دخول أو عبور المواطنين القطريين إلى المملكة العربية السعودية، وتمهل المقيمين والزائرين منهم مدة 14 يوما للمغادرة، مؤكدة التزامها وحرصها على توفير كل التسهيلات والخدمات للحجاج والمعتمرين القطريين.»

حفظ حقوق ضيوف الرحمن

أوضح وكيل كلية الشريعة بجامعة أم القرى عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور محمد السهلي لـ«الوطن» أن السعودية عرفت منذ القدم بالحلم والصبر والحكمة، وهذا هو قدرها، ولذا كانت هي القائدة والرائدة للأمة الإسلامية في جميع الأمور، إلا أن لهذا الصبر حكمة، وذلك في أن تحزم وتقوم السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل.

وأضاف: مع كل هذه الخلافات إلا أن دولتنا المباركة ظلت متمسكة بالحكمة وبنشر الدين الإسلامي وفتح أبوابها للمواطن القطري وللراغبين في أداء العمرة والحج، بل إن التوجيه من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله جاء موافقا للشريعة الإسلامية، وذلك بتسهيل كافة الإجراءات لهم وتقديم أقصى الخدمات لضيوف الرحمن، وهذا الأمر موافق للشريعة الإسلامية، وكل قادة هذه البلاد عملوا على تسهيل وخدمة مرتادي هذه البقاع الطاهرة من قدومهم وحتى رحيلهم.

وأكد السهلي أن المملكة راعت الجانب الإنساني في حفظ حقوق ضيوف الرحمن القادمين من قطر، في أن يأتوا إلى بلاد الحرمين وذلك بتهيئة المكان وتجهيز كافة المرافق لهم من أجل إقامة شعائرهم الدينية داخل هذه البلاد الطاهرة، وفق منظومة أمنية وخدمية تبعث في قلوبهم الأمن والاطمئنان، مؤكدا أن الدولة وعلى الرغم من بعض خلافاتها مع بعض الدول إلا أنها قدرت وحافظت على تواجد معتمريها وحجاجها ومكنتهم من التنقل والإقامة بكل يسر وسهولة، وهذا الأمر لن تجده سوى في بلاد الحرمين مهبط الوحي وقبلة المسلمين.

أحياناً... (عن إطلاق السجناء(

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Abdulaziz-Al-Swiad/22231571

عبدالعزيز السويد

في كل عام ينتظر سجناء الحق الخاص العفو الملكي عنهم في شهر رمضان، وتشرف على إطلاق السجناء إدارات ولجان في إمارات المناطق، وهذه السنة أضيف إلى ذلك مبادرات أهلية فيها من الإنسانية والتكافل الشيء الجميل، وللعلم فإن هناك من يسجن بسبب مبالغ بسيطة في ذمته للغير، منهم مواطنون ومقيمون، وأسباب دخول السجن في الحق الخاص كثيرة، ومع الاهتمام المتزايد أجدها فرصة للكتابة عن تفاصيل في هذا الموضوع المهم.

قبل سنوات كان بعض فاعلي الخير يذهبون إلى السجون، وبحسب ما يتوفر بين أيديهم من أموال معظمها زكاة لميسورين يسألون عن حالات السجناء، من خلال الوثائق، ثم ينتقون منهم من يرون أنه أحق، بحسب كل حالة وظروفها، وكانت هذه العملية تعتمد في حجم نجاحها وسهولتها على تعاون إدارة السجن والضباط المعنيين بإدارته.

ومن استفسارات بعض الذين كانوا ينشغلون في شهر رمضان بهذا العمل النبيل، علمت أنه تم إيقافها، فأصبحت متركزة في اللجان الحكومية، وأعتقد أن إعادة النظر في فتح هذا الباب مهم وضروري، فهو يحقق الهدف الأساسي؛ أي إطلاق مزيد من السجناء الذين تنطبق عليهم الشروط اللازمة، ومن جهة أخرى فإنه يتجاوز عقبات بيروقراطية العمل الحكومي المعروفة، ويضيف إليه جهداً أهلياً يحس فيه من عمل عليه برضا وبهجة نفسية لا نظير لها.

ثم إن بعض فاعلي الخير يتحرون التأكد من أحقية الحالات التي يصرفون أموال زكاتهم عليها، ومن حقهم ذلك، وإضافة إلى إعادة فتح هذا الباب، أقترح توسيع عضوية لجان إطلاق السجناء، بحيث يضم إليها أعضاء من جمعية حقوق الإنسان، وبخاصة أن كثيراً من الشكاوى والمظالم تبعث إليها، وهي، بوصفها جمعية أهلية، لها مرونة في التعامل مع ما يصل إليها، وهذا سيوسع الرؤية ويوفر مزيداً من مساحات الأمل للمساجين وعودتهم إلى أهاليهم في شهر كريم.

والقصص حول حالات عجيبة نجح أهل الخير في إطلاق سراحها، خلال السنوات الماضية، كثيرة، وهي تستحق مقالات، والعجب يتأتى في أن مال الدين بسيط أو أن السجين لا أهل له يلاحقون معاملة أطلاق سراحه!

التعليم المدمج بعد إيقاف التعليم عن بعد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://www.aleqt.com/2017/06/06

د. عبد الوهاب بن عبد الله الخميس

قبل قرابة الأسبوع، وافتنا وسائل الإعلام بخبر إيقاف برامج التعليم الموازي والتعليم عن بعد والانتساب نهائيا لمرحلة البكالوريوس، القرار أوصى أيضا بأن تبقى تلك البرامج على مستوى الدارسات العليا، كما أعطى القرار الجامعات الحق في الحصول على رسوم دراسية من الطلاب دون أن تتحمل الدولة أي تكاليف.

لا شك في إيجابية هذا القرار على جودة مخرجات التعليم ـ وإن صدر متأخرا بعض الشيء ـ لكن أن تصل متأخرا خير من ألا تصل. فمخرجات التعليم الموازي والتعليم عن بعد والانتساب تسببت في زيادة الفجوة بين مخرجات الجامعات

والمهارات اللازمة لسوق العمل. ولعل تصريحات عضوي مجلس الشورى، زينب أبو طالب، نائبة رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، ومفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان، بخلاف مئات المقالات والتحقيقات التي تصب في إطار أن ضعف مخرجات بعض برامج الجامعات يسهم في زيادة البطالة. ولعل برامج "الموازي" والتعليم عن بعد والانتساب من أهم محاضن ازدياد البطالة بين خريجي الجامعات.

هذه التوصية لم تكن الأولى بل سبقتها محاولات أخرى، لكن واجهها طوفان عات أدى إلى وأدها في مهدها. فبرامج الانتساب و"الموازي" تشكل دخلا مهما لبعض الجامعات لدرجة أن تجاوز دخلها في الترم الواحد لبعض الجامعات 180 مليون ريال. لذا لم يكن سهلا على الجامعات المستفيدة من هذه البرامج أن تتنازل بسهولة عن هذه المبالغ. لكن كان الوقود الحقيقي لمقاومة إيقاف هذه البرامج هو الطلبة. فالطلبة الملتحقون بهذه البرامج يرون أن إيقاف هذه البرامج يفوت عليهم فرصة الحصول على شهادة ومؤهل علمي يرفع من قيمتهم في سوق العمل. لكن الجزء الآخر من القصة، أنهم سيدركون في أثناء فترة التحاقهم بهذه البرامج أنها تتساهل كثيرا، لدرجة التجاوز في تحقيقها المخرجات التي من أجلها وضعت. لذا أصبح لدى المنظمين لهذه البرامج قناعة مفادها أنها أسرع الطرق للحصول على الشهادة، وليس بالضرورة لتلقي التعليم اللازم.

أما بعد تخرجهم، فسيدركون أن ضعف تأهيلهم يقلل قناعة جهات التوظيف بقدراتهم، ومن ثم يجعلهم في أسفل قائمة الأسماء المرشحة لأي وظيفة مستقبلية.

ففي السابق، كانت هناك مبررات لاستمرار برامج الانتساب أو "الموازي"، كون الوظائف المتاحة كثيرة وخريجي الجامعات محدودون. لكن في الوقت الراهن وفي ظل ازدياد أعداد الخريجين بصورة كبيرة بسبب زيادة أعداد الجامعات، فقد أصبحت أعداد المتقدمين للوظائف أضعاف أعداد الوظائف المتاحة. لذا أصبح خريجو برامج الانتساب في أسفل قوائم التوظيف. هذه الحقيقية تشرح جزئيا ارتفاع البطالة لدى خريجيها.

إيقاف برامج الانتساب و"الموازي" والتعليم عن بعد يجب أن يربط بالقرار الذي صدر قبل فترة ليست بالبعيدة، الذي ينص على أن تقييم وترقية الموظفين لن يربط بمدى حصولهم على الدورات وخلافه وإنما بأدائهم والمهارة التي اكتسبوها. بمعنى أن الترقيات ستربط بأثر الدورات أو الشهادات التي حصل عليها الموظفون، ولن تربط بمجرد الحصول على ورقة إثبات حضور دورة أو الحصول على ورقة شهادة علمية.

لا شك أن مخرجات التعليم من أهم روافد سوق العمل. فإذا لم يكتسب خريجوها المهارات اللازمة للإسهام في التنمية، فهذا يعني أننا نستثمر في الشخص الخطأ. وقد سبق لوزير التعليم السابق الدكتور عزام الدخيل أن ذكر أننا في المرحلة المقبلة نحتاج إلى «تعليم أقل وتعلم أكثر». هذا العبارة مقتبسة من شعار برنامج تطوير التعليم السنغافوري «تدريس أقل لتعلم أكثر .Teach less learn more«كلمة وزير التعليم السابق تدل على أن الوزارة ستعطي وزنا أكبر لمخرجات البرامج التعليمية ومدى أثرها في تحقيق التنمية المستدامة. فالشهادة تظل ورقة إذا لم تسهم في اكتساب حاملها المهارات اللازمة.

"رؤية المملكة 2030" وبرنامج التحول الوطني 2020 وضعا التنمية البشرية من أهم أولوياتهما. فالاهتمام بالإنسان وتأهيله من أهم البدائل التي ستقلل "حالة الأمان النفطية" التي أشار لها ولي ولي العهد رئيس المجلس الاقتصادي والتنموي ـ حفظه الله. فمما ذكره "نحن أصبحت لدينا حالة إدمان نفطية في السعودية من قبل الجميع، وهذه خطيرة". من هنا تأتي أهمية الاستعانة بمصطلح الموارد البشرية، التي تعد مرادفة للموارد المالية، إن لم تكن أهم منها. فبدون كوادر بشرية مؤهلة ـ وليس فقط لديها شهادات ـ قد يكون من الصعب أن لم يكن مستحيلا تحقق "رؤية المملكة 2030."

والسؤل الحيوي بعد هذا القرار: هل ستحجب فرصة التعليم لمن لديه الرغبة في تطوير قدراته ولا يستطيع الانضمام للتعليم التقليدي لأي سبب من الأسباب؟

لا شك أن البدائل متاحة ولعل أهمها التحول نحو التعليم المدمج الذي لا يعد بديلا للتعليم التقليدي فقط، وإنما، وفقا لبعض الدراسات، خيارا أفضل وأقل تكلفة. فالتعليم المدمج يحقق بامتياز العبارة التي دعا لها وزير التعليم السابق «تعليم أقل وتعلم أكثر». فإحدى أهم مميزات التعليم المدمج أنه لا يستثمر كثيرا في المصروفات التقليدية للتعليم التقليدي من مبان وخلافه ولكن يستثمر بشكل أكبر في المحتوى العلمي للبرامج التعليمية ومخرجاتها. هذه الحقيقية تمت الإشارة إليها في ندوة مستقبل التعليم الجامعي، التي أقيمت على هامش المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي قبل بضعة أسابيع، فقد أشار الضيف الرئيس في المؤتمر الدكتور مايكل كرو؛ رئيس جامعة ولاية أريزونا بالولايات المتحدة في استشرافه لمستقبل التعليم، إلى أن الاستثمار الحقيقي سيكون في المحتوى التعليمي وتقنية التعليم.

كما أن التعليم المدمج الذي يجمع بين تنمية المهارات يتطلب تفاعلا مباشرا مع الطالب؛ كمهارة الحوار والنقاش والعمل الجماعي وخلافه، كما ينمي في الوقت نفسه المهارات التي تتطلب من الطالب أن يكتسبها بنفسه كمهارة روح الاستقلالية

والاعتماد على الذات في طلب المعرفة. فهناك عديد من الدراسات التي تدعو إلى إيقاف التعليم السلبي الذي يتعامل مع الطالب كمتلق فقط للعملية التعليمية، ليس على المستوى الجامعي فحسب، بل حتى في أثناء مراحل التعليم العام.Teachers Should Stop Spoon-Feeding

لا شك أن للجامعة السعودية الإلكترونية تجربة ثرية تتطلب الدراسة لمعرفة مدى إسهامها في تحقيق تعليم أقل وتعلم أكثر. فالجامعة استثمرت بشكل مباشر في المحتوى العلمي للمناهج وليس المباني. فالطالب جزء من العملية التعليمية وليس متلقيا لها فحسب.

فهل يصبح التعليم المدمج حصان طروادة لمستقبل التعليم في المملكة؟

دار الرعاية الأجتماعية بأبها تقيم إفطار جماعي للمسنين

المصدر: جريدة عسير نيوز الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
https://www.3seer.net/374857

أبها - محمد اليامي - عسير نيوز : - عسير نيوز :
أقيم مساء أمس الأول حفل افطار لنزلاء دار الرعاية الاجتماعية بأبها وذلك برعاية المشرف العام على قطاع التنمية الاجتماعية بعسير الاستاذ هادي بن عايض الشهراني وحضور مدير فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة عسير وفضيلة الشيخ الدكتور عمر العيد و مدراء فروع قطاع التنمية بعسير وفريق خادم وطن وعدد من أبناء دار التربية الاجتماعية للبنين بأبها حيث تناول الجميع وجبة الإفطار عقب ذلك صلاة المغرب وكلمة لفضيلة الدكتور عمر العيد بدأها بشكر الله عز وجل أن بلغنا شهر رمضان ثم تحدث عن حقوق كبار السن وعظم احتساب الاجر في ما يقدم لهم من خدمات و أثر ذلك على الفرد و المجتمع ثم تناول الجميع طعام العشاء المعد بهذه المناسبة.
وفي ختام اللقاء قدم مدير فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة عسير مجموعة من الهدايا لنزلاء الدار من آبائنا المسنين والأبناء الأيتام.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

«الشورى»: لا جباية على رواتب الأفراد لغرض الزكاة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/22232215

الرياض - «الحياة»

ذكر رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى أسامة الربيعة أنه لا جباية على الأفراد لغرض الزكاة، مشيراً في مجمل ردوده على الأعضاء بأن زكاة الأفراد مناطة بالفرد نفسه ويرتبط بشعيرته وركن من أركان الإسلام ولا يلزم فرضها عليه، كاشفاً أن هيئة الزكاة ستقوم بإقرار للفرد اختياري وتطوعي عن طريق موقعها لتقديم أموال زكاة الفرد إليها، جاء ذلك بعد مطالبات من الأعضاء في جلسة سابقة بإلزام المواطنين على تقديم إقرار زكوي سنوي لهيئة الزكاة، وأن يقسم كامل الاستحقاق من الزكاة من ماله إلى نصفين، يزكى بنصف منه لهيئة الزكاة والآخر على أقربائه ليأخذ أجر الزكاة وأجر صلة الرحم، فيما طالب آخر بأن يقوم حساب المواطن بالكشف عن حسابات الأفراد والأرصدة لهيئة الزكاة ومتابعتها.

فيما رفض مجلس الشورى توصيات إضافية من أعضاء المجلس بوضع إعفاء ضريبي على الشركات بهدف دعم المسؤولية الاجتماعية لإقامة مشاريع تنموية تلبي حاجات المجتمع تقدم بها الدكتور صالح الشهيب، فيما فضلت الدكتورة زينب أبو طالب سحب توصيتها بسبب ضيق وقت الجلسة التي تطالب هيئة الزكاة بتقديم كشف حساب سنوي في وسائل الإعلام عن أبواب صرف الزكاة.

وطالب المجلس في قرار آخر الهيئة العامة للزكاة والدخل بالإسراع في إقرار نظام جباية الزكاة على الأنشطة التجارية والمهنية، وما يتطلب ذلك من تطوير أنظمة وبرامج عمل الهيئة في المجالين الزكوي والضريبي، بما يحقق مقتضى رؤية المملكة 2030. ودعا في قراره الهيئة العامة للزكاة والدخل إلى استكمال إنشاء إدارات خاصة لكبار المكلفين في الفروع التي ليس بها إدارات خاصة بهم، واستكمال تحديث بيانات المكلفين المسجلين لديها من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية خاصة وزارة التجارة والاستثمار ووزارة الشؤون البلدية والقروية بما يحقق تطوير أداء الهيئة بشكل فعال، كما ناقش خلال الجلسة تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي 1436-1437هـ تلاه رئيس اللجنة الدكتور فايز الشهري.

وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس دارة الملك عبدالعزيز بالتواصل مع جميع القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية العاملة في المملكة حكومية كانت أم أهلية للاستفادة من محتويات الدارة في ميدان التاريخ الوطني، لتوخي الدقة والتنوع خصوصاً في ما يقدم منه بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية. ودعت اللجنة الدارة إلى تكثيف جهودها بما يمكنها من سرعة تصنيف الوثائق العلمية التي جمعتها من داخل المملكة وخارجها، والعمل على فهرستها ورقمنتها إلكترونياً وإتاحتها للدارسين والباحثين.

كما وافق المجلس على مشروع نظام نقل المعتمرين إلى المملكة وإعادتهم إلى بلادهم، ويتكون مشروع النظام من 15 مادة، ويعهد بواجبات ومسؤوليات نقل المعتمرين إلى وزارة الحج والعمرة، ووزارة النقل، والهيئة العامة للطيران المدني، والمؤسسة العامة للموانئ بحسب الاختصاص، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بإصدار التعليمات اللازمة والشروط والضوابط التي يجب أن يلتزم بها الناقل أو وكيله في ضوء ما يقضي به النظام واللائحة التنفيذية.

وفي قرار آخر، طالب مجلس الشورى المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بتضمين ما تحقق من خططها الاستراتيجية لإعادة هيكلة المؤسسة وتطوير خدماتها التشغيلية لتكون منافسة عالمياً وتحقق الربحية، واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي 1436-1437هـ في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.

وأكد مجلس الشورى على الفقرة الثانية من قراره السابق رقم 65-63 وتاريخ 1433-1-2هـ التي تنص على مطالبة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بتطوير الكفاءات الفنية والخدمية التي تعمل في مواجهة المسافرين مع تقديم خدمات مميزة لكسب رضا العميل، كما طالب المجلس في قراره المؤسسة بتضمين تقاريرها القادمة، دراسة عن مدى انضباط مواعيد الرحلات والعوامل المؤثرة سلباً على انضباطها.

الحياة
AL HAYAT

إطلاق عقد "الإيجار الموحد" لتيسير إجراء التعاملات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 رمضان 1438هـ - 30 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/22232214

الرياض - الحياة

أطلق برنامج «إيجار» التابع لوزارة الإسكان أمس، صيغة عقد الإيجار الموحد الذي يسعى لتيسير إجراء التعاملات الإيجارية وإثباتها وتعزيز الثقة بين أطرافها، وتسجيل الالتزامات المتبادلة بين المؤجرين والمستأجرين والوسطاء العقاريين في قطاع المساكن المعدة للإيجار، الذي سيكون تسجيله وتوثيقه بين أطراف العملية الإيجارية آلياً عبر شبكة إيجار .ويأتي برنامج إيجار ليكون المحرك الرئيس لتطوير واستدامة وزيادة الثقة لتحقيق التوازن في قطاع الإيجار العقاري، وذلك عبر تنظيم وتيسير إجراءات قطاع الإيجار العقاري بأنظمة وآليات عمل تحفيزية، وحيادية، لتحفظ الحقوق، وتحافظ على توازن القطاع، بمقاييس آمنة ودقيقة .ويشمل العقد في صورته الأولية بيانات العقد الإيجاري، إضافة إلى بيانات المؤجر والمستأجر أو من يمثله، كما يشمل بيانات المنشأة العقارية والوسيط، فضلاً عن بيانات صكوك التملك وبيانات العقار والوحدات الإيجارية .فيما ينص العقد المعلن على تفاصيل البيانات المالية وجدول سداد الدفعات والتزامات الأطراف، التي نصت على 16 مادة مذكورة بالتفصيل في ثنايا العقد الذي ألحق به جدول تفصيلي لبيان بعض الحقول الواردة فيه .ويوثق عقد الإيجار حقوق جميع الأطراف (المستأجر، والمؤجر، والوسيط العقاري)، إضافة إلى صياغة عقود إيجار موحدة يمكن استخدامها كسندات تنفيذية تلبي حاجات المستفيدين، ليكون بذلك أداة لوضع السياسات والإجراءات التنظيمية لمنشآت الوساطة العقارية لتأهيلها واعتمادها، والتي بدورها تسعى إلى تحسين أداء قطاع الإيجار العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي، وتقليص حجم النزاعات المتعلقة بقطاع الإيجار العقاري .وأشار المشرف العام على تنظيم قطاع الإيجار المهندس محمد البطي، إلى أن برنامج «إيجار» سيتيح لمنشآت الوساطة العقارية جملة من المزايا التي سيتمكن الوسطاء من الحصول عليها، يأتي في مقدمها تنظيم مهنة الوساطة العقارية، لافتاً إلى أن البرنامج لا يقبل أي عقد إلا من خلال الوسطاء المسجلين، كما يوفر للوسيط العقاري أدوات متطورة للتحقق من صحة بيانات المستأجر والمؤجر، وكذلك سند ملكية المؤجر للوحدة العقارية، ما يؤدي إلى تقليل النزاعات المحتملة .كما يقدم البرنامج خدمات عدة منها السداد الإلكتروني للقيمة الإيجارية والإشعارات الدورية عن العمليات المالية والتنبيهات المهمة، وكذلك توفير قاعدة بيانات خاصة لكل وسيط عقاري يمكنه من خلالها حفظ واسترجاع جميع العقود التي تمت من خلاله إلكترونياً من دون تكبد أي عناء لحفظ وتخزين المستندات الورقية، إلى جانب عدد من المزايا الأخرى .وتشترط وزارة الإسكان أن يكون أعضاء الشبكة من الوسطاء العقاريين المرخص لهم والمؤهلين للانضمام إليها، في حين وضعت الضوابط اللازمة في هذا الشأن، بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة لتنفيذ ذلك بالسبل الملائمة. ويحق لعضو الشبكة تقديم خدمات الوساطة في عقود إيجار المساكن من خلال الشبكة وخدمة التحقق من هوية العملاء، والاستعلام الائتماني عنهم، وتسجيل عقد الإيجار الإلكتروني فيها، وذلك وفقاً للمتطلبات التي حددتها الوزارة في هذا الشأن بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
يذكر أنه باكتمال هذه الشروط، تكون عقود الإيجار المبرمة من خلال الشبكة التي وقعها عضو الشبكة إلكترونياً في حكم العقود الموثقة من حيث الإثبات والتنفيذ، وذلك بحسب قرار مجلس الوزراء المبرم حول ذلك .ويأتي «إيجار» من بين المبادرات المتنوعة التي أطلقتها وزارة الإسكان في إطار سعيها إلى تنظيم سوق الإسكان في المملكة، من خلال شبكة إلكترونية متطورة تُقدّم حلولاً تكاملية لقطاع الإيجار العقاري، وتضع جميع أطراف العملية الإيجارية في مكان افتراضي واحد، كما تُنظّم هذه الشبكة العلاقة بين الأطراف كافة وتحفظ حقوق كل من المستأجر والمؤجر والوسيط العقاري، إلى جانب ضمان المنفعة والاستفادة الكاملة من الوحدة السكنية المستأجرة والالتزام بتطبيق بنود العقد بأكملها ويضمن النظام حقوق أطراف العملية الإيجارية من المؤجر والمستأجر والوسيط من خلال توظيف آلية إلكترونية تمتاز بوضوحها وسهولتها، مع تفعيل عقد إيجار الموحد بواسطة الشبكة الذي يكفل حقوق الجميع.

سلطان بن سلمان: قضية الإعاقة تحتل موقعاً متقدماً في خارطة العمل الخيري بالمملكة

خادم الحرمين: المملكة بادرت قولاً وعملاً لدعم ومساندة قضايا المعوقين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://www.alriyadh.com/1600359

الرياض - محمد الحيدر

قال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -يحفظه الله-، إن المملكة حكومة وشعباً، بادرت قولاً وعملاً بتوفير الدعم والمساندة لقضايا المعوقين، وهيأت مناخاً اجتماعياً مواتٍ لتفهم أبعاد قضية الإعاقة، وأصدرت أنظمة وقرارات لتسهيل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع، ليصبح الجميع قوى منتجة وفاعلة في حركة البناء التي تشهدها المملكة.

وأضاف -يحفظه الله-، في كلمة له بمناسبة مرور 25 عاماً على إنشاء مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة: "سنظل نذكر بالخير والعرفان أيادي الملك فهد بن عبدالعزيز البيضاء، والملك عبدالله بن عبدالعزيز، والأمير سلطان بن عبدالعزيز، والأمير نايف بن عبدالعزيز، لدعمهم تأسيس المركز منذ انطلاقته، وما قدموه من عطاء زاخر، كان من أسباب رسوخ خطى هذه الصرح العلمي، وتمكينه من الإسهام الفاعل في خدمة قضايا الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة."

وبين -يحفظه الله-، أن المركز تأسس بهدف إثراء المعرفة ودعم الخطط للخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية على أسس علمية موثقة، مؤكداً أن هذه المبادرة مثلت تحدياً كبيراً للقائمين على المركز، لأنه بناء على غير مثال، وهو ما تطلب الكثير من الجهد في مراحل إنشاء المركز، وتلمس السبل لمواجهة هذه القضية المجتمعية المتعددة الأبعاد والتأثيرات، معرباً -حفظه الله- عن سعادته بما يبذله القائمون على المركز من أعمال مثمرة.

من جهته، أعرب صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، عن عظيم شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين، على ما يوليه من عناية كبيرة واهتمام منقطع النظير لهذه الفئة الغالية على قلوبنا جميعاً، مؤكداً أنه عرف عن مقامه الكريم -أيده الله-، النظرة الثاقبة، وسعة الأفق، والعطاء الإنساني، والمبادرات الخيرية، التي بدأت منذ توليه إمارة الرياض، وتأسيس الجمعيات والمؤسسات الخيرية متعددة الأوجه والخدمات ودعمه لها.

وشدد الأمير سلطان بن سلمان، إن قضية الإعاقة في المملكة تحتل موقعاً متقدماً في خارطة العمل الخيري، مؤكداً أن مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة تمكن خلال 25 عاماً من تحقيق خطوات هامة، حيث أجريت مئات الأبحاث والدراسات والبرامج البحثية في مختلف مجالات الإعاقة، وما يرتبط بها كالجوانب الطبية والتربوية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتقنية، ويجري العمل على بناء قاعدة معلومات عن حجم المشكلة وقضاياها المختلفة، وإيجاد وسائل وطرق تشخيصية في مخرجات البحوث، وفي أوعية المعلومات العلمية المحكمة، وإصدار كتب ونشرات علمياً وتوعوية في المجالات ذات الصلة، تحقيقاً لشعار المركز علم "ينفع الناس".وثمن سموه تكامل وتفاعل المجتمع، من خلال دعم وتجاوب الكثيرين من أبناء هذا الوطن المجبولين على الخير، الذين بادروا إلى تقديم الدعم والمساندة بالخبرة والجهد والمال، مما كان له الأثر في توفير روافد علمية للبحث والدراسات، ولجهود القائمين على المركز والعاملين فيه من أجل تفعيل دوره العلمي والبحثي، وتأسيس دوره على خارطة العمل البحثي العالمي المتصل بقضية الإعاقة وشؤون المعوقين.

20رمضان.. بدء منع العمل تحت أشعة الشمس

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 رمضان 1438هـ - 30 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1600385

لرياض - واس
تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية يوم الخميس 20 رمضان الجاري تطبيق قرار منع العمل تحت أشعة الشمس، على جميع المنشآت من الساعة الـ12 ظهرًا إلى الساعة الـ3 مساءً حتى نهاية يوم الجمعة 24 ذو الحجة.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، أن القرار الوزاري رقم 3337 بتاريخ 1435/7/15هـ، ينص على "أنه لا يجوز تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشر ظهرًا إلى الساعة الثالثة مساءً خلال الفترة الواقعة بين اليوم الخامس عشر من شهر يونيو إلى نهاية اليوم الخامس عشر من شهر سبتمبر من كل عام ميلادي."
ودعا أبا الخيل، أصحاب العمل عند تنظيم ساعات العمل مراعاة ما نص عليه هذا القرار، مشيرًا إلى أن القرار يستثني عددا من المحافظات في بعض مناطق المملكة، نظرًا لاختلاف درجات الحرارة، حيث تنخفض في بعض المحافظات إلى مستويات لا تتطلب حظر العمل في الساعات المشار إليها، داعياً للتواصل مع هاتف خدمة العملاء رقم (19911)، أو عبر تطبيق "معا للرصد"، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات تطبيق القرار.

السلطات القطرية مارست انتهاكات جسيمة لشق الصف الداخلي السعودي.. سراً وعلناً

مجلس الوزراء: قطع العلاقات مع قطر حق سيادي لحماية أمن المملكة من مخاطر الإرهاب والتطرف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://www.alriyadh.com/1600440

جدة - واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، مساء أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج استقباله جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ومضمون رسالته الشفوية - رعاه الله - لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت التي نقلها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، واستقباله صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة

الإمارات العربية المتحدة، وفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه - أيده الله - من فخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وما جرى خلاله من بحث لتنسيق الجهود المبذولة من البلدين لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى رأسها محاربة الإرهاب، وكذلك استقباله معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني.

الدوحة تحتضن جماعات إرهابية وطائفية متعددة تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء عد اختيار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود شخصية العام الإسلامية لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في دورتها الحادية والعشرين لعام 1438هـ، تجسيداً للدور الكبير الذي يقوم به -أيده الله - وإنجازاته لخدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة، وعنايته وحرصه على كل ما يسهل أمور الحجاج والمعتمرين والزوار، واهتمامه بالسيرة النبوية الشريفة، وما يقدمه لخدمة الإسلام والمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وما بذله لتنمية العمل الإسلامي الوسطي الذي يحقق أهداف الشريعة الإسلامية السمحة، وجهوده الخيرة لإغاثة المنكوبين والمحتاجين في أنحاء العالم.

المملكة جددت تأكيد وقوفها بجانب الشعب القطري الشقيق بغض النظر عن ممارسات سلطات الدوحة العدائية

وأكد مجلس الوزراء أن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر، جاء انطلاقاً من ممارسة المملكة العربية السعودية حقوقها السيادية التي كفلها القانون الدولي وحماية لأمنها الوطني من مخاطر الإرهاب والتطرف، حيث اتخذت المملكة قرارها الحاسم هذا نتيجة للانتهاكات الجسيمة التي تمارسها السلطات في الدوحة سراً وعلناً طوال السنوات الماضية بهدف شق الصف الداخلي السعودي والتحريض للخروج على الدولة والمساس بسيادتها واحتضان جماعات إرهابية وطائفية متعددة تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة، مجدداً التأكيد على أن المملكة العربية السعودية ستظل سنداً للشعب القطري الشقيق وداعمة لأمنه واستقراره بغض النظر عما ترتكبه السلطات في الدوحة من ممارسات عدائية.

وبين المجلس، أن قرار عدد من الدول الشقيقة قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر عبر عن الحرص على الحفاظ على وحدة الأمة العربية، وعن المواقف ضد الممارسات القطرية، التي سعت لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وانتهاكها للاتفاقات والمواثيق ومبادئ القانون الدولي وحسن الجوار.

ولي ولي العهد يطلع مجلس الوزراء على نتائج زيارته إلى روسيا

وقدر مجلس الوزراء توجيهات خادم الحرمين الشريفين لأصحاب السمو أمراء المناطق لدى استقباله لهم - أيده الله - حيث أوصاهم بتقوى الله عز وجل والاهتمام بمصالح المواطنين والمقيمين ومتابعة أحوالهم وتلمس احتياجاتهم والاجتهاد في إنجازها بما يحقق التنمية الشاملة ويخدم مصلحة الوطن والمواطن، مثمناً توجيه الملك المفدى بالبدء في صرف مخصصات شهرية لمشايخ ومعرفي القبائل وذلك اعتباراً من هذا الشهر الفضيل.

وبين معاليه، أن مجلس الوزراء اطلع على نتائج الاجتماع الرابع والعشرين لأصحاب السمو أمراء المناطق وما توصل إليه من توصيات وقرارات انطلاقاً من توجيهات خادم الحرمين الشريفين بتسخير جميع الإمكانات لتعزيز الأمن وتحقيق التنمية الشاملة والحرص على تيسير وتسهيل أمور المواطنين والمقيمين أينما كانوا في إمارات المناطق المختلفة.

كما اطلع المجلس على نتائج اجتماع متابعة تنفيذ الخطط الأمنية لموسم العمرة لهذا العام لاستقبال ضيوف الرحمن في مكة المكرمة والمدينة المنورة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مجدداً التأكيد على حرص المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين على تقديم جميع التسهيلات اللازمة لخدمة ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار من خلال الإمكانات الكبيرة التي وفرتها قطاعات الدولة ليؤدوا مناسكهم في يسر وأمن وأمان، وانطلاقاً من اهتمامها بالمدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، وما تبذله من عطاءات وأعمال مستمرة لعمارة الحرمين الشريفين منذ تأسيسها على يدي الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله -.

وبتوجيه كريم استمع المجلس من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع عن نتائج زيارته لروسيا الاتحادية، وما جرى خلال لقائه بفخامة الرئيس فلاديمير بوتين من بحث تعزيز التوافق السعودي الروسي حول الاتفاق النفطي الذي قادته المملكة والذي يضمن لأول مرة في تاريخ المنظمة تعاون الدول المنتجة للنفط من خارج "أوبك" وعلى رأسها روسيا، بالإضافة إلى استعراض التعاون بين البلدين في مجال الاستثمارات المشتركة وعدد من الصناعات النفطية والبتروكيماوية، وتوحيد الجهود لمكافحة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية والفكر المتطرف.

ونوه مجلس الوزراء ببرنامج "شهر العطاء لأهل الوفاء" الذي أطلقته بتوجيه من سمو ولي ولي العهد الإدارة العامة لشؤون المتقاعدين بوزارة الدفاع الذي يتضمن صرف مساعدات مالية بمناسبة شهر رمضان المبارك لأسر شهداء ومصابي الواجب في عمليتي (عاصفة الحزم) و(إعادة الأمل.(

وثمن مجلس الوزراء، متابعة الجهات الأمنية وتعقبها للأنشطة الإرهابية التي تستهدف أرواح الأبرياء والممتلكات العامة من قبل عصابات الإجرام في محافظة القطيف، مشيراً في هذا الشأن إلى تعامل الجهات الأمنية بما يقتضيه الموقف في إعطاب سيارة استخدمت في ارتكاب جرائم إرهابية وجنائية مما أدى إلى اشتعال النيران بها وانفجارها ومقتل من فيها دون أن يتعرض أي من المواطنين أو المقيمين أو رجال الأمن لأي أذى ولله الحمد.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من التقارير عن تطور الأحداث ومستجداتها في العالم، خاصة ما شهده عدد من الدول الشقيقة والصديقة من أعمال إرهابية، مجدداً في هذا السياق إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجيرين اللذين وقعا في العاصمة العراقية بغداد، وسلسلة التفجيرات في العاصمة الأفغانية كابول، والهجمات الإرهابية التي وقعت في العاصمة البريطانية لندن، وعبر عن عزاء المملكة ومواساتها لحكومات وشعوب العراق وأفغانستان وبريطانيا في ضحايا التفجيرات والحوادث الإرهابية، وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.

تنظيم نفقات المرضى السعوديين

بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم / 38 / 48 - 6)د) وتاريخ 23 / 7 / 1438هـ، قرر مجلس الوزراء تعديل المادة (الثالثة) من تنظيم نفقات المرضى السعوديين، ومرافقيهم المحولين للعلاج خارج مناطق إقامتهم، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (167)، وتاريخ 1421 / 7 /12هـ، وذلك بالنص الآتي:

"يُعطى المريض المحوّل للعلاج ومرافقه تذكرتي سفر (ذهاب وعودة) على الخطوط الجوية العربية - السعودية بدرجة (الضيافة)، فإذا استدعت حالته الصحية خلاف ذلك فتكون التذكرتان بدرجة (رجال الأعمال)، أو تُوفّر له نقالة طبية بدرجة (الضيافة) وفقاً للضوابط التي تضعها وزارة الصحة، فإن تعذر سفره بالطائرة فيصرف لهما ما يعادل أُجرة إركابهما بالنقل البري."

ترقيات بالمرتبتين الـ 15 والـ 14 ووظيفة «سفير«

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الـ 15 والـ 14 ووظيفة (سفير)، وذلك على النحو التالي:

- 1ترقية سعد بن علي بن محمد آل داود على وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الـ 15 بإمارة منطقة الرياض.
- 2ترقية حماد بن غانم بن مصيول الرويلي على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
- 3ترقية نايف بن ذيب بن نايف بن عبود على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
- 4ترقية محمد مصطفى بن سيف بن سعيد صالح على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الـ 15 بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- 5ترقية عيسى بن عبدالله بن علي العيسى على وظيفة (مدير عام جمرك) بالمرتبة الـ 15 بمصلحة الجمارك العامة.
- 6ترقية م. عبدالله بن محمد بن مناحي العتيبي على وظيفة (مهندس مستشار حاسب آلي) بالمرتبة الـ 14 بوزارة الداخلية.
- 7ترقية عبدالله بن إبراهيم بن محمد الغملاس على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون الإيرادات) بالمرتبة الـ 14 بوزارة المالية.
- 8ترقية تركي بن فهد بن دخيل العتيبي على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الـ 14 بوزارة المالية.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقريران السنويان لوزارة الخارجية عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

اتفاقات ومذكرات تفاهم

أفاد معالي الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية , وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (24 / 15 (وتاريخ 11 / 5 / 1438هـ , قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة بوركينا فاسو , الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 26 / 7 / 1437هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

وبعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير البيئة والمياه والزراعة, وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (53 / 28) وتاريخ 13 / 7 / 1438هـ , قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال موارد المياه بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة موارد المياه في جمهورية الصين الشعبية, الموقع عليها في مدينة بكين بتاريخ 143727 / 11 / هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

وبعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير النقل, وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (57 / 29) وتاريخ 15 / 7 / 1438هـ , قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية الدولية لتحديد المسؤولية عن المطالبات البحرية لعام (1976م) وتعديلاتها)ببروتوكول) عام (1996م. (
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (52 / 28) وتاريخ 13 / 7 / 1438هـ ,قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية التعاون الجمركي العربي , الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 16 / 7 / 1436هـ.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
خامسا:
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (49 / 27) وتاريخ 1 / 7 / 1438هـ , قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جزر المالديف في مجال خدمات النقل الجوي , الموقعة في مدينة ماليه بتاريخ 20 / 6 / 1437هـ.
قصر ممارسة نشاط نقل الركاب بالمركبات المزودة بالتطبيقات الذكية على السعوديين
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة في شأن سعودة نشاط سيارات الأجرة من خلال نشاط توجيه المركبات بالتطبيقات الذكية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (6 - 43 / 38 / د) وتاريخ 2 / 1438 / 7هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
قيام هيئة النقل العام - بالتنسيق مع (الأمن العام، والإدارة العامة للمرور) والجهات المعنية الأخرى ذات العلاقة - بتنظيم ومتابعة نشاط نقل الركاب من خلال خدمة توجيه المركبات بالتطبيقات الذكية، والتحقق من استيفاء الشركات العاملة في هذا النشاط وسائقي المركبات للاشتراطات اللازمة.
قيام هيئة النقل العام - بالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية - باتخاذ ما يلزم في شأن قصر ممارسة نشاط نقل الركاب من خلال خدمة توجيه المركبات بالتطبيقات الذكية على السعوديين، والرفع عما يتطلب اتخاذ إجراء في شأنه.
ووافق مجلس الوزراء على استمرار العمل بالاستثناء الوارد في الفقرة (2 (من قرار مجلس الوزراء رقم (300) وتاريخ 21 / 10 / 1432هـ، فيما يتعلق بمن يشغل وظيفة مدير وحدة المراجعة الداخلية إلى حين انتهاء اللجنة المشكلة بالأمر السامي رقم (58460) وتاريخ 4 / 12 / 1437هـ من أعمالها، والبت فيها.

»العدل" تدشن "البيانات المفتوحة" لـ 26 مؤشراً.. وإجمالي الدعاوى يتقلص 65%

أسبوعان أقصى موعد لـ 36٪ من قضايا الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://okaz.com.sa/article/1551663

محمد مهيدي (عرعر(
@M_almahedi
كشف التقرير البياني الشهري لوزارة العدل تقلص المواعيد المسجلة للنظر في قضايا الأحوال الشخصية خلال العام الحالي 1438، إذ لم تسجل سوى 529 قضية بنسبة 0.27% في فئة الانتظار (من خمسة شهور إلى سنة)، بعدما سجلت الفئة نفسها العام الماضي 1437 (1117 قضية) بمعدل 0.49% من إجمالي القضايا.
ولم تسجل هذا العام (خلال الأشهر التسعة الماضية) أية قضية لفئة المواعيد (أكثر من سنة)، بعدما سجلت العام الماضي 10 قضايا.

وبين التقرير أن أكثر معدل للمواعيد المسجلة لقضايا الأحوال الشخصية كان لفئة (من أسبوعين وأقل) بنسبة 36.69% بعدد 71159 قضية.
أما على صعيد مواعيد القضايا بشكل عام (الجزائية والعامة والأحوال) فكان أكثر معدل لمواعيدها لفئة (من أسبوعين وأقل) بنسبة 43.1%، وعدد 503428 قضية، بعدما سجل العام الماضي 1437 نسبة 43.49% بعدد 568708 قضية.
وسجلت مواعيد القضايا من فئة (الشهر حتى الشهرين) للعام الحالي نسبة 21.1% بعدد 246721 قضية، بعدما سجلت العام الماضي نسبة 21.8% بعدد 285308 قضية.
وسجلت مواعيد فئة (شهرين إلى ثلاثة أشهر) نسبة 15.1% بعدد 177436 قضية، بعدما كانت العام الماضي بمعدل 15.4% بعدد 202147 قضية.
وتلتها مواعيد فئة (الأسبوع إلى الشهر) بنسبة 11.7%، وبعدد 137279 قضية، بعدما سجلت مواعيد الأسبوعين إلى شهر في العام الماضي معدل 11.8% بعدد 154458 قضية.
وجاءت مواعيد فئة (ثلاثة أشهر إلى أربعة أشهر) بنسبة 5.7% بعدد 67073 قضية، بعدما كانت العام الماضي 1437 بمعدل 4.79% وبعدد 62636 قضية.
كما سجلت مواعيد فئة (أربعة أشهر إلى خمسة أشهر) نسبة 1.8% وبعدد 21610 قضية، بعدما سجلت العام الماضي معدل 1.59% بعدد 20831 قضية.
وأخيرا سجلت فئة (خمسة أشهر إلى سنة) نسبة 1.2%، وبعدد 14181 قضية للعام الحالي 1438، بعدما كانت العام الماضي 1437 بنسبة 1.02%، بعدد 13340 قضية.
أما فئة أكثر من سنة فسجلت نسبة 0.01%، بعدد 89 قضية، بعدما كانت في العام 1437 بنسبة 0.02%، بعدد 272 قضية.
وحسب المؤشرات فإن عدد قضايا الأحوال الشخصية المقيدة في العام الحالي تقلص بنسبة تصل إلى 65.8%، إذ بلغ إجماليها 271620 قضية (منها 244572 قضية إنهاءات أحوال شخصية، و27048 قضية دعاوى أحوال شخصية)، بعدما كان إجمالي قضايا الأحوال الشخصية المقيدة العام الماضي 1437 بلغ 412700 قضية (منها 358163 إنهاءات أحوال شخصية، و54537 دعاوى أحوال شخصية.(
وكانت وزارة العدل دشنت ضمن البيانات المفتوحة التقرير البياني الشهري لـ26 مؤشراً تحت خمسة مؤشرات تحليلية رئيسية عن أعمال المحاكم وكتابات العدل، بما يوفر مصدرا موثوقا للمعلومات للمستفيدين من الأفراد والمؤسسات، كما تسهم في نشر الثقافة العدلية.
وأكدت أن هذه البيانات المفتوحة حرصا منها على تحقيق أقصى درجات الشفافية في أعمال وخدمات المرفق العدلي والقضائي لتقديم المعلومات والبيانات، خدمة للمستفيدين من المتخصصين والمواطنين.
وقال وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير والمعلومات الدكتور سامي الحمود إن التقرير البياني الشهري يقدم أرقاماً عن خمسة مؤشرات رئيسية للعمل العدلي والقضائي، وهي: عدد الطلبات والقضايا الواردة لمحاكم الدرجة الأولى، والأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، والتحليل الإحصائي لطلبات التنفيذ الواردة إلى محاكم ودوائر التنفيذ، وحجم أعمال التوثيق في كتابات العدل، والتحليل الإحصائي لعقود النكاح المبرمة، وكذلك التحليل الإحصائي لصكوك الطلاق الصادرة.

الأخطاء الطبية ترتفع 37 ٪ خلال 5 أعوام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=305657&CategoryID=3

المدينة المنورة: سعد الحربي 2017-06-05 10:26 PM

أظهرت إحصائية أعدتها الإدارة العامة لمراكز الطب الشرعي بواسطة نتائج مؤشرات أعمال 22 هيئة صحية شرعية في المملكة لعام 1437 عقدت جلساتها لقضايا مرفوعة من مدعين ضد ممارسين صحيين بدعوى «أخطاء طبية» أن عدد القرارات التي صدرت بلغ 1097 قرارا تنوعت ما بين إدانة للحقين الخاص والعام، أو إدانة للحق الخاص، أو قرار صادر للحق العام أو الصلح. في غضون ذلك، ارتفع عدد قضايا الأخطاء الطبية المعروضة على الهيئات بشكل تدريجي خلال السنوات الخمس الماضية، حيث عرض في عام 1433 نحو 2002 قضية، وارتفع العدد في عام 1437إلى 3178، وذلك بارتفاع بلغت نسبته 37 .%

قرارات متنوعة

بلغ عدد الجلسات التي عقدتها الهيئات- حسب الإحصائية- نحو 4282 جلسة، صدر خلالها 557 قرارا ضد وزارة الصحة، و437 قرارا ضد القطاع الأهلي، و7 قرارات ضد العاملين في القطاعات الجامعية، و75 ضد العاملين في القطاعات العسكرية و21 في مؤسسات صحية أخرى، حيث أدين 0.7 % من الأطباء بالمملكة، حكم على اثنين منهم بأكثر من مليون ريال كحد أعلى من الغرامات .

المدعى عليهم

كشفت الإحصائية أن مجموع المدعين بلغ 1097، منهم 127 مقيما، فيما كان مجموع المدعى عليهم 2166، منهم 440 سعوديا، أدين منهم 115 و1726 غير سعودي، أدين منهم 582، حيث كان نصيب الدعاوى على الأطباء الأعلى بـ1915، ثم الفنيين بـ 32 قضية فيما رفعت دعاوى ضد التمريض والقبالة بواقع 219 دعوى، فيما بلغ عدد المدعى عليهم وأدينوا 470 ذكورا و227 إناث.

قضايا النساء والولادة تتصدر

تفاوتت أنواع القضايا المرفوعة، حيث تصدرت قضايا النساء والولادة بواقع 303قضايا، تلتها قضايا أمراض الباطنة بـ 125 قضية، فيما كانت قضايا المسالك البولية أقل القضايا المرفوعة بـ 22 قضية، وتنوعت القضايا الأخرى المرفوعة بحسب المدعين ما بين جراحة عامة وعظام وجراحة مخ وأعصاب وأنف وحنجرة وجراحة عيون وأمراض أطفال وأمراض الأسنان وتخصصات أخرى.

حجم الإدانة

بلغ عدد المدانين بأخطاء طبية 2166 ممارسا صحيا ما نسبته 0.56 %، منهم 440سعوديا، فيما بلغ عدد المقيمين 1726 بنسبة 0.80 %، وصدر حكم الإدانة بالتسبب في الأخطاء الطبية ضد 697 ممارسا، منهم 115 سعوديا و582 مقيما، وذلك من مجموع المدعى عليهم، والبالغ عددهم 2166 بما يعادل 32 %. وبلغ عدد الأطباء المدانين في القضايا 611 من مجموع 1915 طبيبا بما يعادل 32% ، وبالمقارنة مع العدد الكلي للأطباء البالغ 86 ألف طبيب فإن نسبة لمدعى عليهم بلغت 2.2 %، وتمت إدانة 0.7 % من مجموع الأطباء في المملكة .

إدانة بالحق الخاص

بلغ عدد القرارات الصادرة في القضايا التي نتجت عنها الوفاة 408 قرارات من مجمل القرارات الصادرة 1097، وحكم في 134 منها بالحق الخاص، كما حكم بالتعويض بالحق الخاص نتيجة حدوث الإعاقة بسبب خطأ طبي في نحو 106 قضايا .كما حكم على طبيبين بدفع تعويضات مالية تصل إلى أكثر من مليون ريال. يذكر أن الهيئات الصحية الشرعية وعددها 22 هيئة تعقد نحو 16 جلسة شهريا، يرتفع معدلها في شهري جمادى الأولى وربيع الثاني ثم شهر صفر، فيما تقل الجلسات خلال شهر رمضان .

جنسيات المدانين في القضايا المرفوعة لعام 1437

مصر:

278
باكستان
44
لبنان
8
السعودية
115
الهند
42
فلسطين
8
سورية
77
الأردن
28
السودان
37
الفلبين
28
جنسيات أخرى:
30
عدد القرارات الصادرة: 1097
إدانة حق خاص فقط 178
إدانة حقين عام وخاص 174
إدانة للحق العام فقط 132
صلح أو تنازل عن الحق الخاص مع بقاء الحق العام 39
صلح أو تنازل للحق الخاص مع عدم إدانة للحق العام 69
عدم إدانة للحقين الخاص العام أو الخاص 505

هيكلة القطاع الصحي والتحول الوطني ٢٠٢٠

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://www.al-madina.com/article/527181

حسين أبو راشد

يأتي القطاع الصحي كأهم القطاعات الخدمية والحيوية التي تحرص الدولة على الاهتمام بها نظراً لما يقدم هذا القطاع من خدمات لها صلة مباشرة بالمواطنين؛ لذا فقد يكون من أهم الأولويات إعادة هيكلة القطاع الصحي، وتطوير خدمات

ومرافق الرعاية الصحية في المملكة وتحسينها بما يلبي متطلبات المجتمع، ويرقى لتطلعات القيادة الرشيدة -رعاها الله - في إطار أهداف برنامج التحول الوطني 2020.
ومن خلال ٤٠ مبادرة (جريدة المدينة) تهدف المبادرة الجديدة المسماة (إعادة إصلاح وهيكلة الرعاية الصحية الأولية) إلى تقديم خدمات متطورة ومتميزة في قطاع الرعاية الصحية الأولية، وصولًا إلى رفع مستويات الرضا عما يقدمه القطاع، وترسيخ ثقة المراجعين بالخدمة الصحية المقدمة لهم، كما تسعى المبادرة إلى إعادة الثقة بمراكز الرعاية الأولية مع تزايد أعداد المراجعين والمسجلين والوصول إلى المستفيدين، مما يؤدي إلى تخفيف العبء عن مختلف الكوادر الصحية، وتعزيزالجوانب الوقائية، وجعل الخدمات الصحية أكثر قربًا من المستفيد، ناهيك عن تقليل الازدحام في أقسام الطوارئ، وفي العيادات الخارجية للمستشفيات.
ومن خلال مبادرة (إعادة إصلاح وهيكلة الرعاية الصحية الأولية) سيتم بناء وتجهيز 100 مركز تخصصي شامل في المدن الرئيسية، وتطوير المراكز الصحية الحالية، ودعمها بكافة التجهيزات اللازمة.
بالإضافة إلى ربط المراكز الصحية والمستشفيات بملفٍ إلكتروني موحد، وإدخال مفهوم العيادات المتنقلة لخدمة المرضى الذين يصعب الوصول إليهم، ناهيك عن زيادة المختصين في طب الأسرة عبر زيادة مقاعد التدريب، إلى جانب اعتماد حِزَمٍ من المبادرات قصيرة ومتوسطة المدى، ومن أهمها: الكشف المبكرعن الأمراض، العيادات الاستشارية، الرعاية العاجلة، عيادات الإرشاد الشامل.
يُذكر أن برنامج التحول الوطني في القطاع الصحي يهدف إلى إضافة قيمة مضافة في (الصحة) من خلال تحسين النتائج الصحية،والحصول على الخدمات الصحية، وطريقة تقديم الرعاية الصحية للمرضى، وكذلك توفير رعاية صحية متكاملة ترتقي لأرفع المعايير الدولية.
لقد بثت مثل هذه المبادرات التفاؤل والأمل لدى المواطنين نظراً للمعاناة التي واجهتها الأغلبية من الإخفاق في الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين ،فلم يعد الأمر في مثل هذه المبادرات والإعلان عنها للاستهلاك الإعلامي ،فالقرار قد اتخذ والمتابعة والمساءلة والحوكمة لازمت القرار كما أعلن ذلك ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان يحفظه الله.

حماية المستهلك بين التجارة والمواطن

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م
http://www.alyaum.com/article/4193505

خالد الشريدة

حماية المستهلك من أساسيات أنشطة وزارة التجارة والاستثمار، وكلما قويت العلاقة بين الوزارة والمستهلك تعززت ثقة الطرفين في بعضهما وأصبحت علاقة تفاعلية هدفها المصلحة العامة وصولا الى توازن واتزان في الأسعار والأسواق بحيث لا يتم استنزاف المواطن وهدر حقوقه في كل أنشطته التسويقية، وذلك لا يتحقق في الواقع دون مبادرات فاعلة من الوزارة باعتبارها الجهة التنفيذية القائمة على حقوق وأمر المستهلك في تعامله مع التجار.
من بين مبادرات وزارة التجارة والاستثمار، إعلانها منح كل من يقوم بالتبليغ عن حالات الغش التجاري مكافأة قدرها 25% من قيمة الغرامة بعد صدور حكم قضائي، وحددت الغش بصورة صريحة من خلال إيضاح المتحدث الرسمي للوزارة عبدالرحمن حسين بأن كل منتج تم تغييره أو العبث به مما يفقده قيمته المادية، وكل منتج غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة، وكل منتج لم يعد صالحا للاستغلال أو الاستعمال أو الاستهلاك هو غش تجاري.
ليست القيمة في المكافأة وإنما في حرص الوزارة على محاصرة هذه الظاهرة السلبية ومشاركة المستهلك فيها، وهذا هو التفاعل والتناغم الذي يجعل أداء الأسواق أكثر شفافية ونزاهة وعدالة، بحيث يحصل المستهلك على خدمات ومنتجات جيدة بمقابل مناسب ويتوافق مع قيمته الانتاجية العادلة، أما أن يحصل على منتجات رديئة أو مغشوشة وبأسعار غير مناسبة فذلك تضليل وعبث باقتصاديات المستهلك وتلاعب بحقوقه الاستهلاكية والتسويقية.

في حالة مثل هذه المبادرات يدخل المستهلك الى السوق وهو بمثابة عين ثالثة وشريك مهم للجهة التنفيذية الرسمية المعنية بانضباط الممارسة التجارية في الأسواق، ودون ضبط سيحدث إغراق وتساهل في إدخال منتجات وبضائع مغشوشة يتم تصريفها بأسعار ترتفع أو تهبط بحسب السلعة ولكن المتضرر الأكبر هو المستهلك ومعه الاقتصاد الوطني، فالغش التجاري هو جريمة اقتصادية بالدرجة الأولى تعمل على إضعاف الاقتصاد والقدرات الشرائية للمواطنين لصالح قلة جشعة من التجار.

من المهم أن يظل المواطن حريصا على حقوقه الاستهلاكية ويرتقي بوعيه الاستهلاكي بحيث يؤدي دورا أكبر في حماية اقتصاد بلده واقتصاداته الشخصية بكبح العبث به من خلال عرض سلع مغشوشة وتمريرها له، وأن يرفض ذلك بقوة ويتواصل مع وزارة التجارة وحماية المستهلك ليس حرصا على المكافأة وحسب، وإنما لخطورة هذا السلوك السيئ على السوق والذي يقود الى تخريب متعمد لاقتصادنا واستهتار بالأنظمة والقواعد الاقتصادية، وذلك ما يحتاج نهجا أكثر صرامة في وضع حد للغشاشين الجشعين ومنعهم من استيراد أو انتاج أي سلع مخالفة للمواصفات.

كاريكاتير

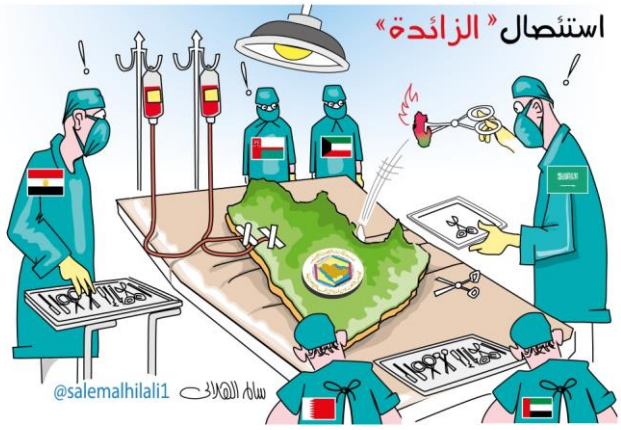	المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م http://okaz.com.sa/article/1551637
	المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ - 6 يونيو 2017م http://www.al-jazirah.com/2017/20170606/06